

النخب الإفريقية وتجارب الانتقال الديمقراطي - كينيا أنموذجا - Effective Elites and Experiences of Democratic Transition in Africa – Kenya Is Amodel



عبد العزيز خليلي

المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، (الجزائر)

Khalili.abdelaziz@enssp.dz

تاريخ النشر: 2021/12/24

تاريخ القبول: 2021/12/02

تاريخ الارسال: 2021/05/13

ملخص: تحتاج مختلف الجموع البشرية منذ القدم لمن يأخذ بزمام أمورها لقيادتها وإدارة شؤونها العامة. أملا منها لإحقيق التنمية والحرية والعدالة والانصاف في التوزيع لخيرات وثروات البلاد في إطار نظام ديمقراطي أساسه المواطنة العضوية النشطة وفقا للأطر الدستورية والقانونية هذا ما هدفت له الدول الرأسمالية الليبرالية عبر حقبة تاريخية طويلة تفاعلت نخبها مع وسطها المجتمعي، في وقت لا تزال فيه دول العالم الثالث تأن تحت العديد من الباثولوجيات العلانقية على غرار القارة الإفريقية رغم كل المقومات من ثروات وخيرات تترى عليها. تعرضت لهزات عنيفة ردحا من الزمن تركت بصماتها على النخب الحاكمة بعد الاستقلال التي تلقت غالبيتها تكوينها داخل الأقبية الغربية.

الكلمات المفتاحية: النخب؛ المواطنة؛ إفريقيا؛ الدولة الوطنية؛ الانتخابات؛ الانتقال الديمقراطي؛ كينيا.

Abstract:

The various human groups have long been in need of someone who takes control of their affairs to lead them and manage their public affairs - hoping to achieve development, freedom, justice and fairness in the distribution of the country's wealth and wealth within the framework of a democratic system based on active organic citizenship according to constitutional and legal frameworks. This is what liberal capitalist countries have aimed for through long historical periods. Its elites interacted with its societal milieu, at a time when the third world countries are still falling under many relational pathologies similar to the African continent despite all the ingredients of wealth and bounties that rest on them. It was subjected to violent shocks for a period of time that left their mark on the ruling elites after independence, most of whom received their formation in the Western cellars.

Key words: Elites; Citizenship; Africa; The nation state; The election; Democratic Transition ; Kenya.

- مقدمة:

يسعى الإنسان منذ القدم لتأكيد ذاته ومشاركته الفعالة في اتخاذ القرارات التي تمسه، فلطالما ناضل لاستتاب الأمن والاستقرار وتحسين وضعه للأفضل من خلال قنوات عدة، ما يعرف بالممارسات الديمقراطية التي تختلف من دولة لأخرى، فهناك أنظمة ديمقراطية تفتح باب المشاركة السياسية لاتخاذ القرارات والتداول السلمي على السلطة وفق شرعنة قانونية ودستورية. لتحيا مجتمعاتها في كنف الرفاهية والازدهار بفضل عملية دوران نخبها الحاكمة والفعالة، وهو ما عرفته الدول الرأسمالية الغربية وفق مسارها التاريخي الطويل. بينما دول العالم الثالث لا زالت تعاني من جراء وطأة نخبها التسلطية ضد شعوبها وأنظمتها الشمولية الدكتاتورية التي كرس الفساد النسقي على غرار غالبية الدول الإفريقية. لطالما حلمت شعوبها بحياة أفضل يحذوها الأمل نحو التنمية والديمقراطية في كنف دولة المواطنة بعد فترة الاستقلال عن الاستعمار الأوربي وتداعياته الخطيرة على دول القارة وخيراتها شكليا التي أورثها أزمات حادة ومدمرة، خاصة أن دساتيرها تأثرت كثيرا بالفكر السياسي والدستوري الفرنسي لاسيما فيما يخص شق المبادئ العامة والحقوق والحريات الشخصية. فلقد قمعت الشعوب الإفريقية تحت سيطرة وهيمنة الحزب الواحد الحاكم ذو الطابع الاثني هو ما كان عائقا أمام مرحلة الانتقال الديمقراطي رغم الإعلان عن التعددية الحزبية والانتخابات التي أتت إرضاء للدول المانحة في إطار المشروطة والتكيف الهيكلي، على غرار ما شهدته دولة كينيا وانعكاسات ذلك على أوضاع مواطنيها منذ استقلالها عن الاستعمار البريطاني 1963 إلى يومنا هذا.

أسباب ودوافع اختيار الموضوع:

جاء اختيارنا لهذا الموضوع لندرة الدراسات العربية الأكاديمية في المجال الإفريقي خصوصا حول قضايا وخبايا النخب والدولة.

الاشكالية البحثية:

بناء عليه نحاول صياغة الإشكالية التالية: أين يكمن الدور النخبوي نحو الانتقال الديمقراطي في الدول الإفريقية ؟

المناهج المعتمدة:

انتهجنا في دراستنا لقضية النخب والانتقال الديمقراطي في إفريقيا المنهج التاريخي كونها تزخر بموروث ثقافي ثري ومسارها التاريخي الحافل بمختلف الأحداث ما قبل الحقبة الاستعمارية إلى الفترة الاستعمارية وتداعياتها المختلفة على عملية الانتقال الديمقراطي. يتيح هذا المنهج معرفة تقييم الوضعية الإفريقية وقياس مدى تعثر أو نجاح سبيل الانتقال الديمقراطي. إلى جانب المنهج التاريخي اعتمدنا منهج دراسة حالة كونه يساعد على معرفة حيثيات عملية الانتقال الديمقراطي بالتدقيق والتفصيل في كينيا ومسارها التاريخي خاصة مرحلة الكفاح الوطني ضد الاستعمار البريطاني (حركة

الماو (ماو) إلى غاية فترة حكم جومو كينياता مرورا بمرحلة التحول الديمقراطي التي عرفت بالموجة الثالثة إلى يومنا هذا أي فترة حكم أوهورو كينياता.

الفرضيات المعتمدة:

- النخب هي من بيدها الدور الأساسي لإحداث التغيير.
- تعاني معظم دول القارة الإفريقية من نخب رخوة انعكست على وضعها السياسي والاقتصادي والاجتماعي.
- تقتضي عملية الانتقال الديمقراطي مأسسة الدولة وأرضية مناسبة للتداول السلمي للسلطة والاستقرار السياسي عن طريق الانتخابات.
- مرت كينيا بتاريخ طويل حافل بالأحداث الهامة المؤثرة، عرفت بالطابع الاثني الحزبي فتحت باب التعددية الحزبية بعد استقلالها 1993 أولى خطوات البناء الهيكلي للدولة لكنها بقيت شكلية، قمعت المعارضة وأغلقت الباب في وجهها وهو ما انعكس في المواعيد الانتخابية وما يصاحب نتائجها من موجات عنف جد قوية على أساس إثني قبلي.

أهداف المقال العلمي:

- يهدف هذا المقال العلمي لتحفيز الاهتمام بمجال الدراسات الإفريقية في مختلف المجالات التي تساعد على قراءة ومعالجة الأوضاع الإفريقية الشائكة.
- تقسيم العمل:
- اعتمدنا في معالجة موضوع بحثنا هذا على الخطة التالية للإجابة على الإشكالية المطروحة أعلاه:

- ❖ مقدمة
- ❖ النخب والانتقال الديمقراطي: محاولات للفهم والتفسير
- ❖ الانتقال الديمقراطي
- ❖ النخب والانتخابات أي علاقة مع الانتقال الديمقراطي في إفريقيا ؟
- ❖ دراسة حالة كينيا
- ❖ خاتمة

1. النخب والانتقال الديمقراطي: محاولات للفهم والتفسير

تعد النخب وقضايا دوراتها أهم المتغيرات التي تحمل على عاتقها مسائل التغيير والانتقال الديمقراطي من نظام ديكتاتوري إلى نظام آخر منفتح يقوم بناء على دولة المؤسسات لا الأشخاص، وهو ما سنحاول توضيحه في هذا المحور معرجين حول المفهوم العام للنخب وسياسات تفاعلاتها ودورها في عملية الانتقال الديمقراطي.

السياق المفاهيمي للنخب:

تعتبر النخب بمثابة المرتكز الأساسي للقيادة نحو حياة أفضل للمجتمع وضمان حقوقه وواجباته وفقا لما ينص عليه لدستور والدلالات القانونية عامة، هذا ما سنعالجه من خلال التطرق لمفهوم النخب من مختلف القراءات، وإبراز أهم مواقف رواد الفكر النخبوي وهو كالتالي:

تعددت مفاهيم النخب لاختلاف ايدولوجيات ومشارب الدارسين والمختصين في الشأن النخبوي وهو ما سنوضحه من خلال مجموعة من المفاهيم التالية:

لغة: يعرف ابن منظور النخبة في لسان العرب بقوله: نخب، انتخب الشيء، اختاره، والنخبة ما اختاره منه وانتقاه وتعرف النخبة بالصفوة صفوة القول، أي صفوة الناس".

اصطلاحاً: "النخبة أقلية ذات نفوذ تحكم الأغلبية من الناس تلعب دوراً سياسياً وقيادياً لإدارة الجماعة من خلال الاعتراف الذاتي بصفاتهم المتميزة".

القاموس الفرنسي: "النخبة أشخاص وجماعات يمارسون تأثيراً في جماعة ما عن طريق اتخاذ القرارات والأفكار والمشاعر لما يمتلكونه من قوة مؤثرة".

يرجع تنوع النخب وفقاً للمعايير التالية:

- 1/ المعيار القطاعي (نخبة سياسية. عسكرية. مالية).
 - 2/ المعيار المكاني (محلية. مركزية. وطنية. دولية).
 - 3/ المعيار الموضوعي (نخبة الثروة. القوة. السلطة. المعرفة. الوراثة). أما وفقاً لدراسة جميل حمداوي: تنقسم النخب ل: سياسية، اقتصادية، علمية، إدارية (رزاق 2017، 832-833). أما عن أهم رواد الفكر النخبوي الذين ازدهرت دراسة قضايا النخب على أيديهم هم كالتالي:
- (فلوريدو باريتو): يقسم المجتمع البشري حسب المفكر الإيطالي للنخبة باريتو وفقاً لمعاري الموهبة والقدرة. فمن طباع البشر الاختلاف المادي والمعنوي في خضم ندرة الموارد الاجتماعية إذ توزع هذه الموارد طبقاً لتلك الاختلافات، فلقد قسم باريتو المجتمع إلى شريحتين:
- الشريحة الدنيا: هي الأقل ذكاءً أي ليست بنخبة.

- الشريحة العليا: هي الأعلى ذكاءً، وبدورها تنقسم إلى نخبة حاكمة ونخبة غير حاكمة، وفقاً

لمعاري التفوق (سلمان 2009، 86). فسر باريتو النخبة في مؤلفه العقل والمجتمع **The Mind and Society** على أنها قلة تصل لسدة الحكم لتمارس السلطة وأما الجزء المتبقي من النخبة خارج الممارسة لكنها مؤهلة لممارسة السلطة وهو ما يعرف بدوران النخب لتحل محل النخب الحاكمة قد تكون من الطبقات الدنيا بعدما تفقد النخب الحاكمة مصداقيتها لعوامل سيكولوجية أو انتشار الفساد في أوساطها.

(جيتانو موسكا):

وفق دراسته فإن تنوع النخب مرده اختلاف القيم والإيديولوجيات السياسية السائدة داخل المجتمع، إلى جانب دور القدرة التنظيمية وتماسكها، فالنخبة حسبه أقلية حاكمة لأغلبية محكومة

تحتكر كلا من القوة والنفوذ. في كل مجتمع طبقتان واحدة منظمة أقلية تحكم وأخرى الأكثر عددا خاضعة للأولى. فسر النخبة على أساس أن المجتمع ينقسم لقسمين طبقة أقلية حاكمة لقوة تنظيمها تقوم بمختلف الوظائف السياسية وتحتكر السلطة والنفوذ ورضا الجماهير الواسعة عنها، وأخرى طبقة محكومة ذات أغلبية غير منظمة تحتاج الأولى لتحكمها أما شرعيا أو تعسفيا. مستبدلا بهذا موسكا الطرح الماركسي حول التقسيم الطبقي الاقتصادي بالجانب السياسي للنخبة (Zanten 2016, 03). إذن فهي عقل المجتمع وفكره المدبر.

(بوتومور):

ركز في دراسته على النخب السياسية: التي تعرف أنها أقلية ذات انتماء لطبقة سياسية تمارس السلطة بالمجتمع، أما الطبقة السياسية فهي تمارس السلطة لتأثيرها السياسي وتنافسها المباشر مع القيادات السياسية "النخبة هي طبقة من الناس المصطفين الأخيار الذين يتولون أعلى المناصب في الدولة؛ لقدراتهم العقلية والذهنية والكفائية، وذكائهم الخارق، ومواهبهم المتميزة، وتفوقهم السياسي والعلمي". أقسام النخب: هناك من يقسمها لنوعين هما: -نخب وهمية مأزومة:

وصلت للحكم بفعل الانقلابات العسكرية والفوضى أو استغلال الفراغ السياسي بالمرحلة الانتقالية دونما معايير الكفاءة خاصة بالعالم الثالث منها دول القارة الإفريقية تعتلي مقاليد السلطة لعوامل عدة كالثراء على أساس قبلي وعشائري أي الولاءات الضيقة. فلقد عملت الدول الاستعمارية بجهد لاستنباتها دولا أفريقية تابعة لها، تعميقا للفجوات ما بين الحكومات والمحكومين بمعدات تكنولوجية قمعية تنظيمية عكس وسائل السلطات المحلية القديمة وممالك كغانا (القرن 08 إلى 12)، مالي (القرنان 13-14)، سونغاي (القرنان 15-16)، مما أفضى لتشكيل نخب كلبتوقراطية ولاءها للأجنبي الاستعماري، تسميهم الإدارة الاستعمارية بالمتطوئين منحدرين من الطبقات الدنيا (الارستقراطية الصغيرة، رعايا العشائر، المزارعين الكبار، التجار. أرفقت هذه العملية بحملات التبشير المسيحية التي لعبت دورا هاما في تشكل هذه النخب (افريقيا الوسطى، الشرقية).

-النخبة السياسية الحقيقية:

قائمة على أساس القدرات والمهارات العالية للقيادة ودورها الفعال بالمجتمع والسند الكبير لها من الجماهير الواسعة. لقبول الآخر وتمكين مختلف شرائح المجتمع من الحصول على الحقوق والعمل على احترام الخصوصية، وتقاسم الثروة والسلطة بمنح الثقة للمحليين وإشراكهم في عمليات البناء (رزاق 2017، 25).

2. الانتقال الديمقراطي:

ذهبت مختلف الأدبيات التي عالجت قضية التحول الديمقراطي بأن مرحلة الانتقال الديمقراطي تعد أكثر مرحلة مهمة في عملية التحول الديمقراطي. سنعالج في هذا المحور بالتطرق لماهية هذا الانتقال الديمقراطي ومستوياته، أسبابه وتداعياته. فقضية الانتقال الديمقراطي Democratic Transition أو الديمقراطية التي أضحت مدخلا مهما خاصة منذ منتصف سبعينيات القرن الماضي، عالجتها مختلف الدراسات والكتب والتقارير كما وكيفا من حيث المدخلات أي الأسباب أو الأنماط (طرق الانتقال) أو من حيث مخرجات العملية (طبيعة النظم السياسية مرحلة ما بعد الانتقال الديمقراطي، وما يعرف بالموجة الثالثة للتحول الديمقراطي التي انطلقت منذ منتصف سبعينيات القرن الماضي جنوب أوروبا (البرتغال. اسبانيا. اليونان) ثم امتدت خلال ثمانينات وتسعينات القرن الماضي نحو بلدان أمريكا اللاتينية. آسيا. إفريقيا. شرق ووسط أوروبا.

1.2- مفهوم الانتقال الديمقراطي:

قبل التطرق لأهم الركائز التي تقوم عليها عملية الانتقال الديمقراطي وجب علينا توضيح معناه أولا. فيقصد من عملية الانتقال الديمقراطي مجمل تلك العمليات والتفاعلات الانتقالية من نظام حكم غير ديمقراطي شمولي أو تسلطي ديكتاتوري إلى نظام ديمقراطي انتخابي يشهد تداول سلما على السلطة، هو ما سنحاول التطرق إليه. فالديمقراطية نظام سياسي، واجتماعي واقتصادي قائم على الركائز التالية:

● حقوق الإنسان: من حيث الحرية والمساواة والحق في مجمل الحريات الديمقراطية إلى جانب الحق في التشغيل وتكافؤ الفرص، ففي القارة الإفريقية تعود فكرة قيام محكمة حقوق الانسان منذ نشأة منظمة الوحدة الإفريقية عام 1963 للحد من انتهاكات الحكومات ضد المواطنين فيما يخص قضايا الحرية، المساواة، العدالة لكن أُنذاك كانت لا تزال بعضا من دول القارة تحت نير الاستعمار، فاستغلت ميثاق الحقوق والواجبات محليا وعالميا. كما أنشئت بروتوكول مخصص لحقوق الانسان والشعوب لمدة 05 سنوات ثم مرحلة التنفيذ 1987 حث على جملة من الحقوق السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية تحت رعاية اللجنة المكونة من 11 عضوا خبيرا لتتطور بعدها لمحكمة أفريقيا وبرتوكولها الصادر عام 1998 وعملية التنفيذ في 25 يناير 2004 للنظر في قضايا الحرية والمساواة والعدل والكرامة الانسانية.

● بناء دولة المؤسسات القائمة على أساس مؤسسات سياسية ومدنية تعلو على الأفراد والجماعات مهما كانت انتماءاتها الدينية أو العرقية أو الحزبية. بناء دولة المؤسسات القائمة على أساس مؤسسات سياسية ومدنية تعلو على الأفراد والجماعات مهما كانت انتماءاتها الدينية أو العرقية أو الحزبية. فالدولة السياسية تعد بمثابة الركيزة الأساسية لثقل المجتمع كونها تتصف بصفة العمومية، الجمهورية (Republic) وشرعيتها المستمدة من الدستور، فهي دولة المواطنة رغم

أن السلطة بيد الأكثرية حتى في الدول التي قطعت أشواطاً في مسلكها نحو الديمقراطية لكن تسودها فاعلية التداول السلمي على السلطة وقوة مؤسساتها وعقلانية النظام وحكم القانون والحرية وشرعية المعارضة، على عكس تقلص عمومية الدولة بما يفضي للولاءات القبلية والعشائرية أو العائلية وفقاً لمبدأ القربة ومنه اغتراب الفرد وتشتته.

- التداول السلمي على السلطة داخل تلك المؤسسات السالفة الذكر على أساس حكم الأغلبية مع حفظ حقوق الأقليات والاعتراف بها دونما إقصاء (الجابري 2013، 19-25).
- تتم عملية الانتقال الديمقراطي من أعلى إلى أسفل بمبادرة من النخب الحاكمة أو الجناح الإصلاحي في النظام غير الديمقراطي. وقد تتم العملية من أسفل إلى أعلى بطريقة عكسية من خلال قوى أو تيارات المعارضة عن طريق المساومة والتفاوض ما بين كل من النخب الحاكمة والمعارضة أو بواسطة التدخل العسكري في الشؤون السياسية. إذن أثناء عملية الانتقال الديمقراطي يتم تفكيك النظم غير الديمقراطية القديمة نحو بناء نظام ديمقراطي جديد يشمل مختلف البنى الدستورية والقانونية والعمليات السياسية إلى جانب قوة المشاركة السياسية.

2.2 أسباب الانتقال الديمقراطي:

هناك أسباب عديدة ومختلفة لعمليات الانتقال الديمقراطي منها الداخلية والخارجية وهذا ما سنوضحه في النقاط التالية:

- أسباب لها علاقة بمدى حدة الأزمات الداخلية وعجز النظام غير الديمقراطي عن معالجتها من الناحية الاقتصادية أو السياسية أو الاجتماعية، ما يفضي لتقوية أصوات المعارضة والاحتجاجات الشعبية، وعليه قد تلجأ النخب الحاكمة هنا إلى الأساليب العقلانية الرشيدة نحو الانفتاح السياسي لاستيعاب تلك المعارضة وكما قد تشهد ثورة ضد الوضع السائد أو ضد النظام التسلسلي الشمولي.

- طبيعة الفواعل السياسية من حيث هويتهم وميزان القوى ومدى تماسك النخب الحاكمة وموقف الجيش وقوات الأمن ومدى تأييدها للمطالب الشعبية وطبيعة المعارضة ومدى فاعليتها، قد تلجأ النخب الحاكمة بدور حاسم في عملية الانتقال الديمقراطي لتجنب أعمال العنف أو الشغب، إلى جانب دور قوى المعارضة ومدى فاعليتها في أطروحاتها ضد النظام الحاكم المستبد، وفرص المساومة أو التفاوض مع الأخير لأجل إيجاد مخرج نحو الانتقال الديمقراطي.

- طبيعة المجتمع المدني ومدى فاعليته وتأثيراته في الضغط للتوجه نحو الانتقال الديمقراطي. أما العوامل والمؤثرات الخارجية للانتقال الديمقراطي فتمثلت فيما يلي:

- المؤسسات الدولية التمويلية منها (FMI.BIRD) في دعم سياسات التحرير الاقتصادي والتحول الديمقراطي في ظل ظاهرة التكتلات الكبرى ودعمها الموجه نحو الأحزاب السياسية والمجتمع المدني أو الضغوط السياسية وفرض العقوبات على دول العالم الثالث .

- تكتل الاتحاد الإفريقي ودوره في دعم عملية الانتقال الديمقراطي في إفريقيا، إلى جانب دور منظمات المجتمع المدني العالمي المتمثلة في المنظمات الدولية غير الحكومية حول ملفات حقوق الإنسان والديمقراطية وتقديم الدعم ومراقبة الانتخابات في الدول التي تشهد انتقالا ديمقراطيا، إلى جانب فضح ممارسات النظام الفاسد، خصوصا في ظل الثورة المعلوماتية ونظرية العدوى أو الانتشار بخطى حثيثة نحو الانتقال الديمقراطي من لدن النخب الفاعلة رغم مدى أهمية العوامل الخارجية المشار إليها سابقا إلا أنها دورها أساسه المساندة للعلمية بينما الأصل دور وفاعلية العوامل الداخلية، في وقت قد يكون دعم العوامل الخارجية سلبيا ممثلا في دعم النظم السلطوية مثل الولايات المتحدة في المنطقة العربية وممارستها وفق ما يخدم مصالحها.

3-3 طرق الانتقال الديمقراطي:

- تتنوع سبل الانتقال الديمقراطي من أعلى إلى أسفل أو العكس من الأسفل للأعلى كما سنوضحه فيما يلي:
- الانتقال من أعلى إلى أسفل Transition from above: إذ يقود العملية تيار الجناح السياسي الإصلاحي أي النخب الحاكمة ببلوغ قناعاتها نحو دور الانفتاح السياسي والتحول الديمقراطي هذا ما شهدته كلا من البرازيل وإسبانيا.
- الانتقال من أسفل إلى أعلى Transition from below: هذا من خلال الضغوطات المكثفة ضد النظام الحاكم من خلال مجمل التظاهرات والاحتجاجات الشعبية ضد ممارساته القمعية وردا على فشله تقوده قوى المعارضة لفسح المجال نحو الانتقال الديمقراطي، مثل ما جرى في الفلبين وكوريا الجنوبية والمكسيك. وتخلي الجيش عن مساندته للنظام السلطي والتأييد الشعبي للمعارضة ما حدث في البرتغال واليونان والأرجنتين ورومانيا.
- الانتقال عن طريق التفاوض ما بين النخب الحاكمة والمعارضة Negotiated transition عبر اتفاق وتوافق Pact ومساومات. تصل النخب الحاكمة لقناعات تسلم فيها بعدم قدرتها على مواصلة تزماتها أو انغلاقها السياسي وفتح الباب نحو عملية دوران النخب الأخرى وإسهاماتها، لكن قد تكون العملية تحت ضغوطات داخلية وخارجية إلى جانب دور اتفاقها مع القوى المعارضة نحو قيادة المرحلة بما يضمن مصالحها في مقابل قناعة المعارضة حول عدم قدرتها أو استطاعتها على الإطاحة بالنظام الحاكم. ومنه الحل الأساسي أمامها التفاوض والمساومة مع النخبة الحاكمة، هذا ما شهدته مختلف دول عدة من خلال عمليات القمع التي يمارسها النظام الحاكم للاحتجاجات الشعبية تحت قيادة قوى المعارضة كـ بولندا، دولة جنوب إفريقيا، نيكاراغوا.
- الانتقال من خلال التدخل العسكري الخارجي Forcien Military Intervent: تحدث عمليات التدخل العسكري عادة إزاء رفض النظام الحاكم غير الديمقراطي الانصياع لمنطق التغيير في ظل غياب التيار الإصلاحي الذي يقود العملية إلى جانب عجز المعارضة، نظرا لتعنت والتمسك

بالسلطة، مما يفضي لاحتامية التدخل الخارجي عسكريا مثل ما فعلته الولايات المتحدة الأمريكية من تدخلها العسكري في بنما ثمانينات القرن الماضي، أو تحالف مجموعة دول للتدخل مثل الولايات المتحدة الأمريكية وتدخلاتها مع حلفاءها في أفغانستان 2001 وكذا العراق 2003 (إبراهيم 2013، 06).

3. النخب والانتخابات أي علاقة مع الانتقال الديمقراطي؟

تعد النخب (ELITE) من المكونات الأساسية للمجتمع المدني لدورها الهام في الحياة السياسية والاجتماعية، إذ تشغل أعلى مراتب التأثير والحركة وصياغتها للسياسات العامة والبرامج. ندرس في هذا المحور مختلف الاتجاهات التي تعني دلالتها عن النخب الإفريقية، كما أننا سنوضح العلاقة ما بينها والدور الانتخابي في مدى تعزيز مرحلة الانتقال الديمقراطي في القارة.

1-4 اتجاهات دراسة النخب في القارة الإفريقية:

نتطرق في هذا العنصر إلى إبراز مختلف الاتجاهات التي تخص دراسة النخب الإفريقية

كما يلي:

- **الاتجاه التنموي:** ساد فترة تسعينيات القرن العشرين، تمثل في دور النخب البارز حول التمايز المجتمعي وتقسيم العمل. إنه إبان فترة ما قبل الاستعمار كان للنخب أدوارا بارزة ومتداخلة سياسية وعسكرية واقتصادية واجتماعية، أي تلك المهام والأدوار غير المتميزة إلى غاية القدوم الاستعماري الأوروبي إذ امتازت النخب بالتمايز الوظيفي في الدولة. تشكلت نخب محلية على أيدي بعثات تنصيرية تبشيرية، تشبعت بالثقافة والفكر الغربي الاستعماري للأعمال الإدارية وتسييرها الشأن العام. أي تلك التأثيرات الخارجية التي انعكست على النخبة التقليدية إذ اعتمدها الاستعمار في توغله في القارة، ما فتئ أن قام بتغييرها قبل الاستقلال الشكلي بنخب عصرية تكونت في أدراجه أو معاهده ووكلياته.

- **الاتجاهات الماركسية الجديدة:** فترة سبعينيات القرن العشرين، لقد فسرت سبب التخلف والتأخر الإفريقي وإعاقة نهضة القارة استقلالها غير الطبيعي في خضم استمرار الاستعمار في استغلال مواردها وثرواتها وتبعيتها له ما يعرف بدول المركز والمحيط أو الأطراف. إذ شهدت نقل السيطرة من القوى الاستعمارية إلى القوى الإفريقية التابعة في طابع برجوازية صغيرة استأثرت بالحكم والثروات والسلطة لصالحها وخدمة لتلك القوى الاستعمارية.

- **اتجاه الأبوية الجديدة:** يقصد بها التداخل ما بين الخاص والعام في القارة الإفريقية، إذ يستغل المنصب العام للمصالح الشخصية للثراء المادي والترقية الاجتماعية (دوغونا 2018، 44). من المقولات البارزة في توضيح النظم السياسية الإفريقية مرحلة ما بعد الاستقلال لما عبر عنه براتون وفان دي وال 1997 بالأبوية الجديدة، ترجع أصول ماكس فيبر حول دراساته للسلطة الأبوية Patrimonial Authority المرتبطة أساسا بممارسة السلطة داخل المجتمعات التقليدية القليلة

العدد ومحدودية نطاقها الجغرافي. يقتصر الحكم في شخص الحاكم أما الآخرين رعايا حقوقهم يقررها الحاكم لوحده ضمانا لمكانته وبقاءه على رأس السلطة عن طريق توزيع الهبات والهدايا والمنافع المادية على المواليين له والمؤيدين لحكمه، من خصائص وميزات هذا الحكم: غياب المساءلة أو نظامها Unaccountability اعتمادا على الولاء والثقة، إلى جانب المباراة الصفرية (الرحمان 2007، 33).

لقد ميز ماكس فيبر ما بين ثلاثة أشكال للسيطرة:

- السيطرة الكاريزماتية (Charismatique) من أهم خصائصها الخضوع لكل ما هو ذو بعد مقدس وبطولات ثورية للشخص على غرار نظم الحكم في القارة الإفريقية.
- السيطرة التقليدية: استنادا لقداثة التقاليد والأعراف الصالحة لكل زمان، يعتمد عليها في شرعية الحكم.
- السيطرة الشرعية أو العقلانية القائمة على القوانين وإصدار التعليمات مع السهر على تنفيذها أو تطبيقها بموضوعية. أي عكس السيطرة التقليدية التي تعتمد الانتماء أو الولاء لتقليد ما، فالسيطرة الشرعية ترتبط بالدولة الحديثة ذات التنظيم البيروقراطي العقلاني بناء قوانين وهو ما ينعكس على أداء الموظفين لمهامهم بعيدا عن الولاء للشخصنة (الخطابي 2011، 15-19).

2-3 أنواع النخب الإفريقية:

تتمثل أهم أنواع النخب الإفريقية فيما يلي:

- النخب التقليدية: هي النخب التي تشكلت من زعماء القبائل والآباء المؤسسين لا تزال إلى يومنا هذا لها صدى قوي في المجتمعات التقليدية مثل منطقة غرب القارة أين تبرز بقوة انتقلت من التسيير المركزي إلى اللامركزي، يستحيل عقد أي اجتماع دونما حضور هذه النخب التقليدية خاصة في المناطق الريفية حول قضايا عدة منها ملكيتها للعقارات رغم أن الأخير ملك للدولة إلا أن تلك النخب لها الأولوية مثل غانا. نيجيريا. توجو. بنين كوت ديفوار.
- النخب السياسية: هي النواة الأساسية لكل المجتمعات الإنسانية ودورها في التوجيه الإداري والاجتماعي، فهي فئة أقلية حاكمة لها تأثير قوي على السلطة وتسيير شؤون المجتمع. ما يميزها عن الطبقة المحكومة القوة والسلطة والنفوذ لما لها من مقومات الخبرة والتنظيم والممارسة، مثل كوامي نكروما (غانا)، أحمد سيكوتوري (غينيا كوناكري). تعمل هذه النخب السياسية تحت ما يسمى الأحزاب السياسية إذ تضاعفت جهودها في ظل نظام الحزب الواحد منذ الاستقلال إلى تسعينيات القرن الماضي. فالنخب السياسية في القارة الإفريقية عملت على تأسيس الدولة خدمة لأغراض استعمارية أفرزت هذه العملية علاقة تسلطية الدولة ضد المجتمع للفشل الذريع للنخب السياسية في إفريقيا مرحلة ما بعد الاستعمار في ظل غياب أو انعدام للطبقة الواعية وافتقار المجتمعات التقليدية لنظمها التقليدية في الحكم (الحراثي 2016، 16-20).

- النخب الثقافية المتعلمة: تمثل دورها عهد الاستعمار أنها كانت واسطة ما بينه وشعوبها، إلى أن أضحت وريثة الممارسات الاستعمارية بعد مرحلة الاستقلال إذ أن تكوينها غربي محض أعلنت من شأن الثقافة الغربية على حساب الثقافة الإفريقية.
- النخب الدينية: تتكون من المتمرسين دينيا في مجالات الخطابة والفقه والإمامة ورجال الكنائس والمعابد واللاهوت وزعماء الجمعيات الدينية بما يؤهلها للإفتاء والقضاء والتعليم وأدوارها العامة في المجتمع حول فض النزاعات وحفظ السلام.
- النخب العسكرية: بعد فترة ما بعد الاستقلال استخدم العديد من القادة السياسيين القوة العسكرية وتوظيف الجيوش لأغراض سياسية كقمع واضطهاد المعارضة مما أفضى لحالات العنف والانقلابات العسكرية منذ منتصف ستينيات القرن الماضي من 1966-1976 شهدت أكثر من 100 انقلاب ومحاولات انقلابية في القارة، ومع حلول منتصف 1978 كانت نصف دول القارة محكومة عسكريا (دوغونا 2018، 49-51).

2-3 النخب الإفريقية ودورها في القارة:

تمتاز الدولة الإفريقية بأنها دولة وقف إذ كل شيء مشخصنا في يد الحاكم دونما تداول على السلطة واستغلال المناصب العامة في الكسب الخاص وشيوع الفساد والمحسوبية نتاجا لشخصنة الحكم. كما أن نخبها الحاكمة تركز على جماعة أثنية معينة تابعة لها في الولاء دونما الإثنيات الأخرى داخل حدود الدولة حماية لمصالحها الشخصية ومصالح الجماعة الأثنية، في ظل التنافر والصراع مع النخب الممثلة للجماعات الأثنية الأخرى ومنه الدخول في حالة الاصطدام والحروب الأهلية وموجات الانقلابات العسكرية رغبة في حصول تلك الجماعات المناهضة لسياسات الحكم القائم على السلطة وتحقيق مطامحها مثل دولة إثيوبيا: صراع الأمهرا والتغراي. رواندا وبوروندي صراع الهوتو- التوتسي. نيجيريا: جماعة الأيبو ضد جماعة الهوسا (الدين 2002، 24). صرح الكاتب الإفريقي Said Adejnmobi حول قضايا حقوق الإنسان 2003 "حكومات الاستقلال في إفريقيا لم تنظم مؤسسات الحكم فيها، خصوصا نحو قضايا الهوية والأثنية والرمز والمواطنة. فالتقسيم ما بين المركزية والحكومات المحلية من خلال الإصلاحات لا يزال مطبق على قضايا لهوية والمواطنة" (الحراثي 2016، 124). فإذن فإنه ووفقا لأحد شيوخ السوازي القارة الإفريقية تعاني فساد النخب الحاكمة ومحاولاتها المستمرة لتمسك بالسلطة فهي إذن جوهر المأساة الإفريقية، التي لا تراعي الإصلاح الاقتصادي. شهد العام 2017 تغييرات جذرية على مستوى القادة الأفارقة الحاكمين باستقالة بعض الرؤساء حينما بعد تعميرهم طويلا في السلطة مثل استقالة دوس سانتوس بعد توليه السلطة ل38 عاما في أنجولا، الرئيس روبرت موغابي عن عمر 93 عاما أضطر للاستقالة بعد 37 عاما من توليه الحكم في زيمبابوي، في 14 فبراير 2018 استقالة جاكوب زوما رئيس دولة جنوب إفريقيا بضغط من

حزب المؤتمر الوطني الإفريقي، أما فبراير 2018 قدم رئيس الوزراء الإثيوبي هيللا مريام ديسالين استقالته في خضم موجات العنف القوية في البلاد،

لا يختلف القادة الأفارقة الجدد عن أسلافهم في كل من أنغولا وزيمبابوي وجنوب إفريقيا فهم نتاج المؤسسة الحاكمة سابقا بنفس قيم النظام السابق، انعكس الوضع حول سوء استغلال الموارد وتوزيعها واحتكار السلطة والسيطرة لتحسين الذات المسؤولة في السلطة عن الرقابة العامة، إذ تعد أنغولا أكثر الدول فسادا في العالم تحتل المرتبة 163 من أصل 167 عالميا حسب مؤشر إدراك الفساد التابع لمنظمة الشفافية الدولية رغم ثراءها يعيش حوالي 36 بالمئة من سكانها على أقل من دولارين يوميا حسب البنك الدولي. معظم الأنظمة الإفريقية عملت على تغيير جلودها لمسح الطريق لاستفرادها من جديد بالسلطة فيتماهي الحزب الحاكم مع الدولة ليصبح هو ذاته دولة مثل الجبهة الوطنية في زيمبابوي إذ استبدل موغابي بنائبه أيمرسون منانجا جوا، في ظل فساد موغابي ممثلا في سوء استخدام السلطة وتبديد المال العام، الأخطر في فرض نائبه لاستمرار حكم النخب الفاسدة دون تدويرها لتحسين صورتها في أعين الجماهير، كما هي حالة بوتسوانا إذ قام الرئيس خاما بالاستقالة من السلطة لصالح نائبه موكغالي سي إريك كيبيتسوي ماسيسي كتقليد متبع من الحزب الديمقراطي لبوتسوانا، تعد الأخيرة نموذجا للإدارة الرشيدة فمنذ عام 1966 شهدت البلاد حوالي 11 دورة انتخابية عامة فاز بها جميعا الحزب الحاكم (الرحمان، الانتقال الديمقراطي وعقم النخب الحاكمة في إفريقيا 2018، 24-26).

من أخطر ما يهدد دول القارة الإفريقية محاولات زعماءها ورؤساءها تمديد فترة حكمهم بمختلف السبل حتى لدرجة تخطي القيود الدستورية المعلنة والبحث عن ثغرات للانفلات هذا ما يعرف بعدم دوران النخب كما أكد المفكر الإيطالي فلفيدو باريتو.

تلجأ النخب الإفريقية الحاكمة لإزالة القيود التي تحدد فترة الحكم لولايتين دستوريا، مما أفضى ودلل على ما يعرف بالعجز الديمقراطي في القارة، فإن إعادة انتخاب بابول كاغامي رئيسا لرواندا لولاية ثالثة أوت 2017، أبرز أمثلة هذا الجدل الدائر إذ منحه الدستور المعدل في عام 2015 حقه في الترشح للرئاسة مرة أخرى (عاشور 2018، 35). ما حدث كذلك في أوغندا ومحاولات النظام الحثيثة لإزالة قواعد ضبط العملية الانتخابية الرئاسية دونما اعتبار لسن الترشح مما سمح للرئيس يوري موسوفيني 72 عاما إذ تولى الحكم منذ 1986، إلى جانب دول أخرى ضربت عرض الحائط تلك القيود الدستورية التي تحدد فترة مدة الحكم مثل جمهورية الكونغو والغابون وأوغندا وتشاد وإريتريا بل ونجد دولا أخرى لم تضع حدا حول مدة الفترة الرئاسية مثل إثيوبيا وغامبيا، هنالك حالات أخرى فشلت للضغوط المفروضة عليها في إطار التبعية كما فسر ذلك المفكر سمير أمين.

يلحظ أن هنالك أيضا من ينظر لعملية دوران النخب في القارة الإفريقية من منظار إيجابي في الديمقراطيات الوليدة لإدخال إصلاحات وتغييرات عديدة مثل نيجيريا المتعددة الأعراق والإثنيات أي المجتمعات المنقسمة التي تقتضي عمليات تدوير للمناصب منها الرئاسة لخلق التوازن الحقيقي

حول توزيع الموارد والسلطة، حسب إجراء مركز إفريقيا للدراسات الاستراتيجية ACSS فإن أقل من 40 بالمئة من البلدان الإفريقية فرضت قيودا وحدودا دستورية حول تحديد فترة الحكم، فعدم وجود ضوابط وقيود يؤدي للانسداد السياسي وعدم حرية الشعب في اختيار الرئيس مما يفضي بدوره لاضطرابات واحتجاجات شعبية عنيفة مثل جمهورية الكونغو الديمقراطية برفض الرئيس كابيلا تنظيمه للانتخابات الجديدة أدى هذا الوضع لأعمال عنف وشغب في مختلف أرجاء البلاد، كذلك دولة جنوب السودان بقيادة سلفاكير (الرحمان، الانتقال الديمقراطي وعقم النخب الحاكمة في إفريقيا 2018، 47).

لقد ارتبطت قضية الانتخابات الإفريقية منذ أواخر الثمانينات من القرن العشرين بالنظم الحزبية والمشروطية الهيكلية الخارجية وقضية إعادة تشكيل النخب الحاكمة ودور منظمات المجتمع المدني وموقف المؤسسة العسكرية، إذ تعد كلها قضايا هامة لفهم النظم السياسية الإفريقية فترة مرحلة الانتقال الديمقراطي (Tar 2010, 83-84).

3-3 الانتخابات والانتقال الديمقراطي:

تدل أدبيات النظم الانتخابية على أن المهمة الأسمى منها هي التطلع لتحقيق مبدأ التمثيل السياسي والاجتماعي في خضم مسار تعزيز الثقة ما بين المواطن والنظام السياسي من خلال فتح باب المشاركة السياسية الواسعة وهو ما يضمنه النظام الانتخابي النسبي، بعيدا عن الاعتبارات المناطقية الضيقة والزبونية والعلاقات الشخصية الضيقة (مصطفى 2014، 315-316).

جدول رقم 01: انتشار النظم الانتخابية للسلطات التشريعية في 193 دولة ومناطق

ذات صلة (2004)

القارات	النظم الانتخابية النسبية	النظم المناطقية	النظم الانتخابية المختلطة
أفريقيا	16	72	5
الأمريكتان	19	32	3
آسيا	7	23	8

المصدر: Wilma Rule and Joseph F. Zimmernan, eds, Elctoral Systems in Comparative

Perspectives : their impact on woman and Minorities (Westport, CT: Greenwood Press, 1994), PP. 3-33.

يتبين من خلال الجدول أعلاه بأن القارة الإفريقية لا زالت تعتمد على الجهوية أو المناطقية أي الأساليب ما قبل الدولة بناء على النظام القبلي أو العائلي أو العرقي أو العشائري في انتقاء من يعتلي سدة الحكم بما نسبته 27٪ مقارنة بـ 16٪ من الاختيار النسبي الانتخابي. لمعرفة العلاقة ما بين كل من الانتخابات والديمقراطية لأبد من الإشارة للمؤشرات المهمة التالية منها:

- قبول الأطراف السياسية المختلفة في العملية الانتخابية (الأحزاب المتنافسة).
 - العائد من العملية الانتخابية أو ما المتوقع والمنظر منها وأثرها على عملية الانتقال الديمقراطي
 - مدى قبول الجماهير العريضة بالعملية الانتخابية من خلال مؤشرات المشاركة السياسية، ومدى الحفاظ على سلمية العملية الانتخابية. في إفريقيا فإنه من بين 30 دولة إفريقية أعلنت مطلع تسعينيات القرن العشرين دخولها المرحلة الانتقالية، حوالي 17 دولة منها قامت بإجراء العملية بانتظام بينما 13 دولة علقت الممارسة الانتخابية للحروب الأهلية والانتقال غير الدستوري للسلطة بالانقلابات العسكرية باستثناء بتسوانا وموريشيوس والسنغال ومعظم دول شمال القارة الإفريقية إذ شهدت تعددية حزبية ما قبل تسعينيات القرن الماضي، أما ناميبيا وجنوب إفريقيا فقد انعكس عليهما النظام العنصري أو الأبارتيد. انقطاع المسار الانتخابي لتدخل المؤسسة العسكرية في الشؤون السياسية إذ ظهرت دول سلمت المؤسسة العسكرية فيها السلطة للمدني المنتخب مثل غينيا بعد وفاة رئيسها لانسانا كونتي Lansana Conte ديسمبر 2018 بعد فترة حكم دامت 24 عاما أعلن عن انقلابه العسكري وحظر النشاط الدستوري. النيجر والانتخابات التعددية فيها 1993 و 1995 إذ قام الجيش فيها في 1996 بانقلاب أطاح بالرئيس ماهماني عصمان MAHAMANE OUSMANE.
 أما فيما يخص انتخابات يناير ومارس 2011 الرئاسية والبرلمانية فإنها كانت دونما ترشح للعسكر وتسليمهم السلطة للمدنيين بعد 13 شهرا من الانقلاب فاز فيها الرئيس محمدوا أيسوفو 2011. جمهورية أفريقيا الوسطى وإطاحة فرانسوا بوزيزي بالرئيس أنجي فيليكس 2003 بعد سيطرته على العاصمة ثم رشح نفسه في حزب الوفاق الوطني 2005-2010 وفاز بها. أما موريتانيا بعد التزام ولد محمد قائد الانقلاب 2005 بتسليمه السلطة للمدنيين 2007 في ظل الأزمة السياسية الحادة التي مرت بها البلاد آنذاك قام الجنرال محمد ولد عبد العزيز بعملية انقلابية ورشح نفسه في الانتخابات الرئاسية 2009 فاز فيها وأعيد انتخابه 2014 بنسبة 82 بالمئة من الأصوات.

4. دراسة حالة كينيا:

خضعت دولة كينيا كغيرها من دول القارة الإفريقية للاستعمار الأوروبي، إذ استعمرتها الإدارة البريطانية واستقلت عنها في عام 1963. لقد عرفت كينيا انفتاحا سياسيا ملحوظا مقارنة مع غيرها من نظم الحزب الواحد في القارة عهد زعيمها الثوري جومو كينياتا من قبيلة الكيكويو، شهدت انتخابات تنافسية في إطار الحزب الواحد في انتخاباتها التشريعية العامة 1969-1974م إذ حافظ كينياتا على حرية الصحافة واستقلالية القضاء ومؤسسات المجتمع المدني، لكن بعد وفاة الرئيس كينياتا أوت 1978 وصعود دانيال أراب موي للسلطة تراجعت تلك العمليات، بل تقيدت الحريات فيما يخص الشأن السياسي وانتهاك القوانين التي تسيّر الاقتراع العام وحق الترشيح. لقد اتبع الرئيس موي أراب مجموعة سياسات لإحكام قبضته وسيطرته على الحكم ومنها:

- إقناعه للمرشحين غير المرغوب فيهم من وجهة نظره بعدم الترشح أو تقييده للعملية مقابل قيامه بتأييد المرشحين وفق هواه قيامه إلى جانب تلك الخطوات بإجراءات انتخابية في 1986 و أهمها:

✓ إلغاء الاقتراع العام السري وفرض الصف الانتخابي علنيا في الساحات باختيار 03 مرشحين لهم تأييد قوي وبعدها اختيارهم وفق اقتراع سري تحت طائلة التهديدات. تراجعت على إثر ذلك نسبة المشاركة الانتخابية في عام 1988 بلغت وقتئذ 23 بالمئة.

✓ التعدد الحزبي وانتخابات 1992: إذ اعتقد الرئيس موي آراب أن له القدرة على استيعاب قوى التغيير، لكن قضايا التعدد الحزبي والقضاء على الفساد الحكومي لجانب سجل انتهاك حقوق الإنسان. أفضى كل ذلك لإصلاحات سياسية أوائل تسعينيات القرن العشرين بداية ماي 1990 عقب تنظيم مؤتمر صحفي حول الإدانة الكبيرة لأعمال الفساد الحكومي والمطالبة بالتعددية الحزبية من طرف كنيث ماتيبا و تشارلز روبيا.

فقد الرئيس موي ثقة الجماهير في شخصه خاصة خارج دائرة جماعته الكالنجين الحليف الطبيعي له وزاد سخط معارضة الكيكويو ضد ممارسات النظام الحاكم في ظل ارتفاع أصوات الاحتجاجات الشعبية المسماة (سابا- سابا Saba-Saba) على إثر موجات اعتقال الزعماء المعارضين منهم روبيا وماتيبا 04 ماي 1990 بعد عقدهما اجتماعات مع أودينجا وابنه رايبلا، إذ استقوت فعالية المعارضة المتمثلة في الجهة من أجل عودة الديمقراطية (FORD) في خضم الضغوطات الأمريكية والغربية من أجل إجراء إصلاحات سياسية كتهديد المجلس الأمريكي بوقف المساعدات الموجهة ضد كينيا والضغوطات الأخرى ممثلة في إصدار الدول المانحة في منتدى باريس قرار في نوفمبر 1991 بوقف المساعدات المقدمة لكينيا المقدرة ب 350 مليون دولار وتعليقها إلى غاية قيام النظام الكيني بإصلاحات سياسية منها التعددية الحزبية،

إذن في ظل هذه الضغوطات قرر الرئيس موي بأن حزب كانو له خيار واحد وهو فتح مجال التعددية الحزبية في ديسمبر 1992. برزت أحزاب معارضة عدة منها منتدى عودة الديمقراطية (Ford) الذي انقسم بدوره إلى حزب فوردي الأصلي و حزب فوردي كينيا. الحزب الديمقراطي الكيني، الحزب الاشتراكي. حزب العمال الديمقراطي. المؤتمر القومي لكينيا. التحالف الديمقراطي القومي لكينيا. كانت نتائج عملية فرز الانتخابات الرئاسية عام 1992 إلى جانب الانتخابات البرلمانية كالتالي: موي 38 بالمئة من إجمالي 1.9 مليون صوت مقابل 34 بالمئة لكينث. ماتيبا 1.4 مليون صوت. أودنجا 9000 صوت (ح. الرحمان 2003، 274-275). ما ميز الانتخابات في كينيا كما في أغلبية دول القارة الإفريقية اعتماد الجانب الاثني أي أحزاب ذات طابع اثني للحصول على الأصوات والتأييد السياسي. شهدت كينيا تعديلات دستورية عدة 1982 و 1991 ولكن رغم ذلك رفض الكينيين مشروع الدستور في استفتاء 2005 إذ استمر العمل بدستور 1963 إلى غاية الانتخابات المتنازع عليها عام 2007 وما رافقها من موجات أعمال عنف محتدمة، انتهت باتفاق تقاسم السلطة. لقد أدخل دستور أوت 2010 تغييرات عدة منها تحول نظام الحكم إلى اللامركزية وإنشاء حكومة وطنية وحكومات للمقاطعات والتوازن ما بين السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية، إضافة لإقرار حقوق وحريات مضافة اقتصادية واجتماعية مع النزاهة والشفافية (فرحة 2017، 31-32). لقد

عمقت الانتخابات الكينية من أوت - أكتوبر 2017 الحكم الديمقراطي من خلال الانتخابات التعددية، فهي دولة ديمقراطية ناجحة نسبيا في السياق العام للقارة، رغم أنها قوة اقتصادية إلا أن هنالك أزمات عدة تعصف بها منها: طائفية، إقليمية، وإنسانية طاحنة، فبعدما شهدته من انتخابات عامة في 08 أوت 2017 أعلنت عملية فرز الأصوات فوز الرئيس الحالي أوهورو كينياتا ب 54.77 بالمئة أما زعيم المعارضة المخضرم رايلا أودينغا فقد شكك في نتائج الانتخابات على أنها زورت لصالح كينياتا. في الفاتح من سبتمبر 2017،

ألغت المحكمة العليا نتائج الانتخابات الرئاسية على أن تعاد في غضون 60 يوما ما بين مؤيد ومعارض، إذ عارضها وانسحب منها رايلا أودينغا. أعلنت نتائج جولة الإعادة 30 أكتوبر 2017 تحصل فيها أوهورو كينياتا على 98 بالمئة رغم الشكوك التي دارت حول مدى مصداقيتها، لكن في الأخير اجتمع الفرقاء في ماي 2018، في ظل اعتذار الرئيس كينياتا لزعيم المعارضة رايلا أودينغا حول نظرتة السابقة عن الانتخابات ووعد الأخير للمشاركة في محاربة الفساد جنبا لجنب مع الرئيس أوهورو كينياتا (ح. الرحمان 2003، 07-08). في خضم انهيار جدار برلين عام 1989 فرضت الرأسمالية الليبرالية سياساتها الكونية على مختلف دول العالم منها الدول الإفريقية التي لم يكن لها خيارا لتبني سياسات الليبرالية الجديدة وربط قضية المساعدات المالية بخطط الإصلاح الهيكلي، الذي لم يكن مقتصرًا على الجانب الاقتصادي، بل امتد الأمر إلى الجوانب التنظيمية المؤسساتية والسياسية مركزة على الانفتاح الديمقراطي وحقوق الانسان ودولة القانون وهذا ما أكدته التقرير العالمي للتنمية البشرية 2004م بعنوان: "الحرية الثقافية في عالم متنوع" أي شمل قضايا احترام التعددية الثقافية، بعيدا عن التركيز على القوى العرقية، القبلية لبناء دولة الحكم الرشيد وحقوق الانسان على عكس الدولة السلطوية.

وعليه فالقضايا المركزية للإيديولوجيا المعاصرة فيما يخص الفرد ومساواته مع الآخرين في دولة المواطنة أساسها المشاركة السياسية والتساوي في الحقوق أي التمتع بالحقوق الطبيعية تبدو غريبة على المجتمعات التقليدية التي تؤمن بالروح الجماعية والولاء للآلهة وأرواح الأسلاف والقبيلة كما هو الشأن للأفارقة، لا ينفي هذا المساواة القبلية لدى مجموعة الكيكويو في ثورتهم الديمقراطية (تويكا) قبل مجيء الانجليز ضد الاستبداد الملكي للملك كيكويو. لقد كانت الروح الجماعية القبلية في شكلها الهرمي هي السائدة قبلا القدوم الاستعماري الأوروبي. وعليه فهل أدت تغيرت جذريا محاولات ديمقراطية الأنظمة الإفريقية مطلع تسعينات القرن ال20م ؟ أم شجعت عمليات الانتخاب في القارة على بزوغ القبائل والعرقيات للسطح لتكاليف البالغة للحملات الانتخابية ؟ فلقد عمقت الفروقات الطبقية، إذ استثمر الزعماء بالسلطة والثروة وتشجيع القطاع الخاص بعيدا عن التنمية الحقيقية وتكريسا لعواقب العلاقات الخطيرة ما بين القبيلة والدولة في أفريقيا.

الخاتمة:

مما سبق نستخلص أن دول القارة الإفريقية لا تزال تعاني أزمات عدة تثقل كاهلها، في ظل ضغوطات داخلية وخارجية. فشلت أنظمتها الحاكمة في معالجة تلك القضايا التي خلفها الاستعمار فانعكست على نخبها الحاكمة في ظل صراعها وتنافسها مع النخب التقليدية وتداعيات العولمة على الواقع الإفريقي ما بين نخب عصرية غربية الثقافة ونخب أخرى تقليدية تدعو للرجوع للواقع الإفريقي عن طريق نظمها السياسية التقليدية حفاظا على خصوصياتها.

انعكس فشل الأنظمة الإفريقية الحاكمة في الانتقال الديمقراطي على شعوب القارة التي علقت آمالها الكبيرة بعد فترة الاستقلال على نخبها الحاكمة للخروج من براثن الاستبداد والفساد، مما أفضى لحروب أهلية طاحنة وانقلابات عسكرية جى في أوساط القارة ضد أنظمة فاشلة، وجدت نفسها ما بين المطرقة والسندان فمن جهة تعاني الأزمات الداخلية المستعرة وفشلها في بلوغ الاندماج الوطني ومن جهة أخرى ضغوطات وعقوبات خارجية لإصلاحات أكبر بل والتدخل الخارجي الأجنبي في شؤونها وفق ما تمليه المصالح.

فشل الانتقال الديمقراطي نظرا للنخب الحاكمة التي تستأثر بالحكم والثروة لصالح جماعة أثنية على حساب الجماعات الأثنية الأخرى التي بدورها تتصارع من أجل السلطة في خضم عدم دوران النخب التي تستأثر بالثروة والسلطة. مما انعكس على الوضع الأمني الخطير وبؤر التوتر في القارة. على غرار ما شهدته كينيا التي عملت نخبها على تسييس الإثنيات وإضفاءها على الطابع الحزبي الذي هيمن عليه مجموعة الكيكويو التي ينتمي إليها زعيم الحركة الوطنية جومو كينياता ممثلا في حزب "كانو" الذي أزاح المعارضة واستأثر بالسلطة والثروة لصالح مجموعته الأثنية دون الآخرين الذين عانوا التهميش والإقصاء رغم اعلان التعددية الحزبية في النصوص الدستورية لكن دون الممارسة الفعلية الميدانية وهو ما أعاق عملية الانتقال الديمقراطي للبلاد. على دول القارة إيجاد ميكانيزمات أو براديجيمات إفريقية-إفريقية من خلال تفعيل سبل التكامل القاري والإقليمي لرفع مختلف التحديات المعقدة التي تواجهها القارة في خضم وضع معولم على مستوى علائقي كتكتاف وحداتها السياسية لمواجهة الجائحة الصحية كوفيد-19.

قائمة المراجع باللغة الأجنبية:

- 1 Bratton, Michael. *Demcratic Experiments In Africa*. Cambridge University Press , 2012.
- 2 Tar, Usman A. «the challenges of democracy and demcratisation in Africa and Middle East.» *Information, Society and Justice*, July 2010: 83-84.
- 3 Throup, David. www.cambridge.org. 07 December 2011. <https://www.cambridge.org> (accès le March 25-28, 2020).
- 4 Zanten, Agnés van. «la Fabrication familiale et scolaire des élites et les voies de mobilité ascendante en France.» *CAIRN.INFO*, 2016: 03.

قائمة المراجع باللغة العربية

- 1 ابراهيم نصر الدين. "إشكالية بناء الدولة في إفريقيا." *جامعة أفريقيا العالمية*. الخرطوم، 2002. 20
- 2 الرحمان، حمدي عبد. "الانتقال الديمقراطي وعقم النخب الحاكمة في إفريقيا" *«قراءات إفريقية»*، يوليو 2018: 24-26.
- 3 السيد علي أبو فرحة. "الدستور في أفريقيا... مراجعات تحت الطلب قراءة في الآليات والأسباب والتداعيات." *«قراءات إفريقية»*، ديسمبر 2017: 31-32.
- 4 حسن حمدي عبد الرحمان. "دراسات في النظم السياسية الأفريقية." *مجلة النهضة*، أبريل 2003: 274-275.
- 5 حسنين توفيق إبراهيم. "الانتقال الديمقراطي: إطار نظري." *مركز الجزيرة للدراسات*، 24 جوان، 2013: 06.
- 6 حمدي عبد الرحمان. *أفريقيا عصر الهيمنة أي مستقبل؟* القاهرة: مكتبة مدبولي، 2007.
- 7 دوغونا، سعيد. "النخب في غرب إفريقيا.. علاقة تكامل أم تقاطع؟" *«قراءات إفريقية»*، أبريل 2018: 44.
- 8 سلمان بونعمان. "وظائف النخبة المحلية في النسق المغربي" *«المجلة العربية للعلوم السياسية»* (الجمعية العربية للعلوم السياسية) 24 n°، 2009 (أكتوبر 2009).
- 9 صنيطان، محمد بن. *النخب السعودية دراسة في التحولات والإخفاقات*. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2004.
- 10 غيوم سيبيرتان بلان (ترجمة: عز الدين الخطابي). *الفلسفة السياسية في القرنين التاسع عشر والعشرين*. بيروت: المنظمة العربية للترجمة، 2011.
- 11 فاتن محمد رزاق. "دور النخب في الاعتدال السياسي (النخب العراقية أنموذجاً)." *«المجلة السياسية والدولية»*، رقم 35-36 (2017): 832-833.
- 12 محمد عابد الجابري. *الديمقراطية وحقوق الإنسان*. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2013.
- 13 محمد عاشور. "انتخابات 2017 في أفريقيا قراءة تحليلية." *«قراءات إفريقية»*، رقم 36 (أبريل 2018): 35.
- 14 محمود خليفة جودة. "اقتراب النخبة في دراسة النظم السياسية المقارنة" *«المركز الديمقراطي العربي»*، 25 أبريل، 2014: 02-03.
- 15 مهند مصطفى. *النظم الانتخابية وآثرها في الاندماج الاجتماعي والسياسي في الدول العربية التي تمر بتحول ديمقراطي: حالة مصر*. الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2014.
- 16 ميلاد الحراثي. *دراسات في السياسة والتنمية والديمقراطية والحقوق في إفريقيا*. العين: دار الكتاب الجامعي، 2016.